2745 1212

الحلقة ٢٣

هل يمكن العثورعلى سياسي أردني واحد لديه الجرأة أو المزاج أو قدرة التحكم بلسانه بحيث يكتفي بالحديث «بعيداً عن السياسة» وفي هذا الوقت بالذات؟ نقصد في فصل «الربيع العربي» الذي أصبح فيه كل شيء سياسة، وسياسة تعوم في فائض الشك وتكهات الريبة ومحفزات رفع الصوت.

في السنوات الماضية وحتى فترة غير بعيدة كان الحديث «بعيداً عن السياسة» مغرياً وممتعاً للسياسيين المحترفين. فما يعرفونه ويجهله الشارع، هو أكثر بكثير مما يودون الخوض فيه. الآن تغير الوضع واختلطت بعض الاشارات الحمراء بالصفراء بالخضراء..

حديث السياسي «بعيداً فعلاً عن السياسة» بات وكأنه تهمة بالغياب عن الصورة أو انعدام الموقف أو شبهة بجفاف الذاكرة.

ذوات سبق وتحدثوا «بعيداً عن السياسة» وكانوا ممتعين في سردهم الهادئ، اختلفت نبرة الكثيرين منهم هذه المرة. حديثهم أضحى أكثر إثارة بالمواقف وأثرى بالتفاصيل التي وان كان عمرها أكثر من خمسين سنة إلا أنها تأتي موصولة بالذي نراه الآن ويفاجئنا.

الحكي «هذه المرة» له ميزة أخرى. فهو يكشف أن العديد من رجالات الدولة الذين لم تكن ترى منهم سوى صفحة التجهم واليباس، هم بعد التقاعد أصحاب بديهة رائقة وتسعفهم النكتة عندما تحرجهم الأسئلة.

ملك التل

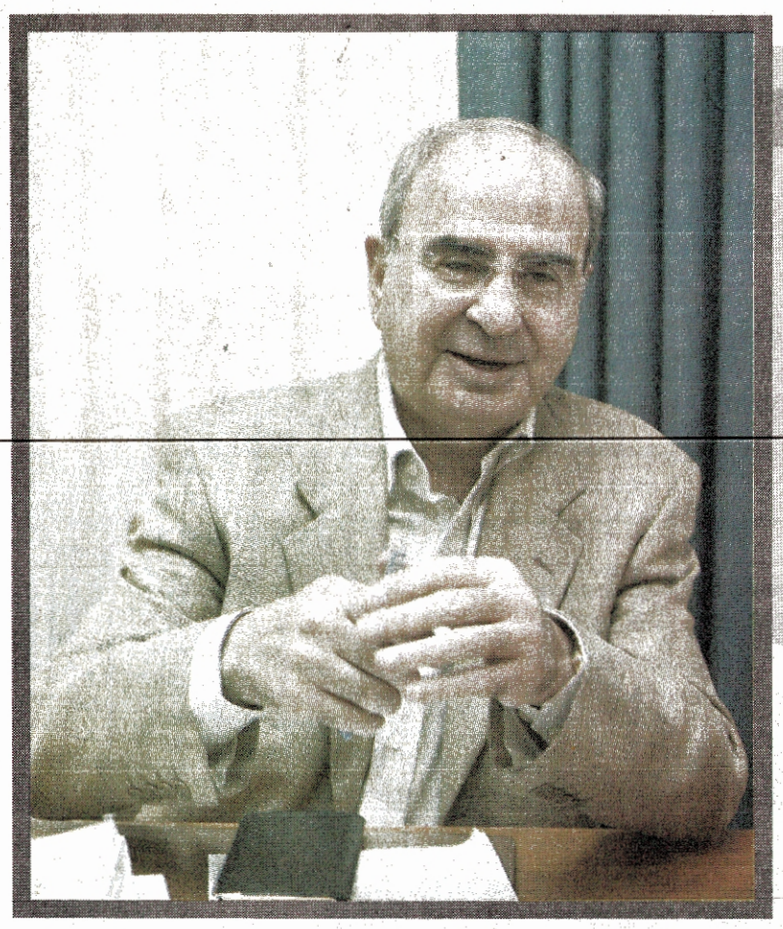

طاهر المصري ضمير السياسة الأردنية.. الرجل الذي لا يضيع بوصلته (٥-١٢)

الذين حاولوا توصيف الحياة السياسية الأردنية، تفاوتت تقديراتهم بشدة على أمور كثيرة. لكنها اتفقت على نقطتين: الأولى أن هذه الحياة السياسة محرقةٌ لرجالاتها، وبالذات في السنوات العشرين الماضية. فلم يغادر رئيس وزراء إلا وكان التصوّر أنه لن يعود بعدها لكثرة ما كانت تلحقه في أيامه الأخيرة من حملات تغبير. والصفة الثانية للحياة السياسية الأردنية أنها بدون ذاكرة مدوّنة!. لا تفسير واضحاً لهذه الظاهرة سوى احتمال أن يكون رؤساء الحكومات السابقون لا يريدون تدوين مذكراتهم لكثرة ما التبس فيها من أمور يصعب تدوينها بموضوعية.

طاهر المصري، رئيس مجلس الأعيان والرئيس الأسبق للوزراء، لا نريد أن نقول أنه الوحيد الذي «نجا» من هاتين الصفتين. فالرجل لشدة تواضعه وعزوفه الفطري الصادق عن سماع التقريظ الفاقع، لن يرضيه أن يقال عنه أنه من رجال الدولة ذوي السوّية الفريدة الذين لم تحرقهم السلطة ولم يندرجوا في الاصطفافات الخلافية ولم تتلوث أيديهم بالموبقات السياسية أو المالية. ولأنه كذلك فان التحرش بذاكرته السياسية للسنوات العشرين الماضية مسألة صحفية ممتعة.

في المملكة المغربية يطلقون على رجالات الدولة المرصودين للمهمات الكبيرة، تعبير رجال «الخزّان»، باعتبارهم يُفترضُ أن يكونوا ثقاةً عدولاً أقوياء وذوي أفق مبدع لتولي القضايا المفصلية أو الصعبة. أبو نشأت (ونشأت أيضاً اسم والده) له في «الخزان الأردني الهاشمي» موروثٌ عائلي سابقٌ لوحدة الضفتين عام ١٩٥١. وقد عزّزه الرجل بالممارسة الشخصية الشاقة. في عام ١٩٩١ آثر أن تستقيل حكومته على أن يُحلّ مجلس النواب، فسُجلت له ضمن سفر الحياة الديمقراطية. كان له حضوره في لجنة الميثاق الوطني، ومن فوقها بنى جهوداً أثيرة في رئاسة اللجنة الوطنية الأخيرة للحوار السياسي. وحين يُسأل الرجل عن تجربته مع الإخوان المسلمين في حكومة الـ ٩١ وفي لجنة الحوار فانه يستذكر تفاصيل تستحق التسجيل في قاموس الحياة المدنية والحراك الديمقراطي، حيث الاختلاف السياسي لا يؤثر على الإحترام الشخصي المتبادل.

حتى لا نثقل على تواضع الرجل بأوصاف وألقاب إيجابية يعرفها الجميع، فإننا نقتطف بعضاً مما أوردته موسوعة ويكيبيديا عن الرجل. فهي تنقل كلمة المغفور له بإذن الله الملك الحسين عندما قال له: «ما تعاملتُ مع إنسان أشرف منك يا طاهر». وفي سياق آخر يوصف أبو نشأت بأنه «ضمير الحياة السياسية الأردنية» كونه يؤمن بمدنية الدولة إيماناً أهلّه لأن يتولى على المستوى القومي مسؤولية قطاع المجتمع المدني في الجامعة العربية أيام تعاظم الإحساس بضرورة الإسراع في الإصلاح. فقد نشأ الرجل على الإيمان القومي حد التصوف. وهو يعتبر وحدة الضفتين تحدياً قومياً وطنياً لاتفاقية سايكس بيكو. وفي تجسيده لمفهوم وسلوكيات الوحدة الوطنية كان الأبعد عن جدل المحاصصة والحقوق المنقوصة. وحين يتحدث في هذه الحلقات عن قرار فك الإرتباط فان لديه ما يقوله من تفاصيل قد لا يعرفها الكثيرون.

أبو نشأت الذي أنهى دراسته في جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ حياته الوظيفية في البنك المركزي أيام تأسيسه (براتب ٤٥ ديناراً شهرياً). مروحة المهمات التي تولاها بعد ذلك توسعت من النيابة إلى الوزارة إلى رئاسة الحكومة إلى رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الأعيان. هذا عدا التمثيل الدبلوماسي للاردن والمهمات القومية المدنية. وفيها كلها ظل متمسكاً بمنظومة المبادئ الشخصية التي يقول في مدونته الشخصية على الانترنت أنها ألقت بظلالها على مسيرته السياسية والاجتماعية. ولعلها هي ذاتها الانطباع الشائع عنه بأنه «رجل لا يضيع بوصلته».

بطء الحكومة في إجراء الإصلاحات يثير المزيد من شكوك الناس في جدية الدولة بتشجيع الأحزاب ومحاربة الفساد وإجراء انتخابات شفافة

يتشارك رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري مع الكثيرين الذين يرون أن الإصلاحات السياسية لدينا تسير بوتيرة بطيئة

. ومن طرفه يزيد على ذلك بالتحذير من أن هذا البطء يحمل في ثناياه محاذير توسيع فجوة الثقة التي طالما جعلت الكثيرين يتشككون أصلاً في جدّية برنامج الإصلاح. كرئيس للجنة الحوار السياسي فان المصري ينتظر من الحكومة أن تسارع في إجراء تقنين ودستر ما تم الاتفاق عليه. وفي هذه السياقات يعرض أبو نشأت رؤيته لمفاهيم ولاية الحكومة وللملكية الدستوري كما يحدد رؤيته للمدى الذي نحتاجه حتى تصبح الحكومات حزبية تتداول السلطة.

■ في الحديث عن قوى التغيير وقوى الشد العكسي، هل تؤمنون بمقولة الحرس القديم والجديد وبأن هناك قوى ولوبيات في معظم الدول ونحن منها تعمل بأجندتها وقناعاتها وبدون الالتزام بالضوابط والتوجهات القيادية في بلدانها؟

الناس ليست على وتيرة واحدة في أفكارها. هناك أحزاب لها أيديولوجيات متعددة وأفراد نشأوا بمناخات مختلفة وبمدارس سياسية متباينة ولهم رأيهم. مفهوم «الحرس الجديد والحرس القديم» هل يريد من يطلقه ان يقول بأن الحرس القديم «رجعيون» وقوى شد عكسي؟.. ان كان الجواب نعم لا أعتقد أن هذا الكلام صحيح أو دقيق. أنا أؤمن بالرأي والرأي الآخر، إلا إذا كنت متأكداً أن الرأي الآخر مدفوع بمصالح وبرأي جهات أجنبية وبدوافع متعددة. أما إذا كان رأياً فكرياً سياسياً، فعلينا احترامه. مثلاً نحن نختلف في موضوع النظام الانتخابي الأمثل لنا. هذا الاختلاف لا يعني أنني حرس قديم أو جديد أو مدفوع أو غير مدفوع. يجب علينا أن نبتعد عن الاتهامية، وأن نؤمن بالرأي والرأي الآخر ونحترمه، و بأننا أجيال متعددة ومتعاقبة. جيلي مر بمراحل لم يمر بها الجيل الجديد ولذلك من الطبيعي أن أختلف في تقييم الأمور مع رأي إبني الأصغر مني سناً والمتلقي لثقافة ودراسة مختلفة عن ثقافتي ودراستي، لكن هذا لا يعني وجود دوافع سياسية سلبية خبيثة وراء اختلاف الرؤى والاجتهادات.

■ موضوع الولاية العامة في العمل الإداري والسياسي، ولكثرة ما يتحدث به الناس هذه الأيام فانه يبدو غائماً وأحياناً مريباً:

أؤمن تماما بوجوب ولاية عامة وتطبيقها حسب ما جاء في الدستور. دستورنا يتحدث بالولاية العامة، ومفهوم الولاية العامة مفهوم سياسي دستوري صحيح مطبق في كل الديمقراطيات، ويجب أن نتعامل معه. مفهومي للولاية العامة هو سلطة تنفيذية يرأسها جلالة الملك وتؤلف من الحكومة بناء على هذه المعايير، ثم تبدأ تحكم نيابة عن الملك، وتكون لديها كل سلطات الدولة لأن هيئة الوزارة هي التي تدير شؤون الدولة بوجود استراتيجيات معينة تحددها الوزارات ويحددها مجلس الوزراء لإدارة شؤون الدولة وكلها تسير بتناغم فيما بينها. صحيح أن لكل واحد مهمة مختلفة، فمهمة وزير الخارجية غير مهمة وزير المياه ..الخ، لكن في النهاية كلنا نعمل لخدمة الوطن والبلد بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تضعها الحكومة. وما أراه انه بسبب فهم الدستور بطرق مختلفة بدأت تظهر هناك دوائر أخرى تتجاوز سلطاتها سلطة مجلس الوزراء، وبسبب ظروف اقتصادية، مالية، سياسية، أمنية محيطة بنا بدأ لتلك السلطات أن تترسخ سلطتها بعيداً عن سلطة مجلس الوزراء. وأيضاً جاءنا في الفترة الأخيرة فلسفات ليبرالية تؤمن بأن التجمد الإداري والسياسي سببه المركزية، ولذلك قالوا بأن نخرج من المركزية بإنشاء دوائرأخرى بعيدة عن المركز وتدار بطريقة منفصلة ومستقلة. عندما بدأنا بإنشاء مثل هذه المؤسسات ضاعت «الطاسة» وها نحن نرى آثارها الآن على الوضع السياسي والشعبي والاقتصادي وعلى وضع المديونية والعجز في الموازنة. كلها سياسات -برأيي- حصلت لأننا ابتعدنا عن مضمون الولاية العامة بالشكل الصحيح، الحل ليس العودة إلى المركزية المركزة القديمة ولا في هذا الإنفلات، الحل في ولاية عامة مستنيرة تتعامل ضمن استراتيجية معينة وتبقى برئاسة جلالة الملك. مجلس السياسات يحدد ويقرر كيفية سيرهذه السياسات وتسييرأمور الدولة بشكل مناسب.

■ كم من الوقت برأيكم يستغرقنا حتى نصل إلى مرحلة التداول الحزبي للسلطات؟

نأمل أن لا يكون وقتاً طويلاً. إذا لم نسيس العشيرة، وإذا رفعنا القيود الأمنية عن المفهوم الحزبي وأجرينا انتخابات على أساس القائمة النسبية، فأعتقد أن الحياة الحزبية سوف تنهض بسرعة. لكن الأساس والأهم أنه لا يجب أن نتوقع أن تبدأ الحياة الحزبية في أوجها منذ اللحظة الأولى، فلا بد أن تتطور وتتدرج من خلال التجربة والخطأ والصواب، وهذا يحتاج إلى نمو يجب أن ندفع به. إذا توفرت هذه الشروط يكون نموها ونضوجها بشكل أسرع.

■ هذا يقودنا إلى تشخيص البيئة السياسية الأردنية وحجم ما يخالطها من الشائعات ومناكفة الصالونات السياسية، والآن حرب الشعارات التي يجري رفعها في المسيرات وكأن بعضها تصفية حسابات بين السياسيين. بماذا تفسرون هذه الخصوصية المتوارثة للبيئة السياسية؟ وهل لضعف الاداء الحزبي علاقة بذلك؟

موضوع الحراك الشعبي لا أريد تحويله بنظري إلى صراعات شخصية، فهي ليست صراعات شخصية، هي حراكات نتجت عن ظروف معيشية وسياسية وعدم وجود إصلاح، وضغوط معينة وأصبح لها نمط معين. هناك قواعد سياسية تشارك في هذا النمط. أما خروج مجموعة من هنا أو هناك لإحداث تشرذم وتكاثر في الحراكات فهذا موضوع آخر. لا أستطيع أن أعطي كل الحراكات صفة عامة بأنها مدفوعة من قبل وجوه سياسية أو أشخاص سياسيين لأغراضهم الخاصة، وإلا أكون قد ظلمت مفهوم الحراك الشعبي الأصيل.

■ الكثيرون في الداخل والخارج يشعرون أن عملية الإصلاح لدينا وقد حظيت بالإرادة السياسية الكاملة تسير أبطأ مما يجب ومما كان متصوراً. الحديث عن قوى شد عكسي جاء على كل الألسنة من القمة للقاعدة. والآن وصل البطء في الإصلاح حد الإختلاف على الانتخابات البرلمانية إن كان يفترض ان تجري هذه السنة أو من الأفضل تأجيلها. أين يقف دولة طاهر المصري شخصياً وكرئيس للجنة الحوار السياسي من هذه الانطباعات والتواريخ المفترضة للمستحقات الإصلاحية؟

أعود اؤكد ان لدينا بطءاً معيناً في العملية الإصلاحية، وأننا بحاجة إلى خطوات أكثر وضوحاً خصوصاً في موضوع محاربة الفساد. لكن لأننا ننادي بالمؤسسية، وهناك دستورومؤسسات دستورية لا بد لهذه القوانين والقرارات الإصلاحية أن تمر عبر قنواتها الدستورية وهذا ما يؤخر. الدولة ليست عرفية لتصدرالقوانين مؤقتة. نحن نطالب بأن تمر عبر القنوات الدستورية، وهذا إجراء صحيح، إنما يجب أن تكون المبادرة الحكومية جاهزة بشكل أسرع لإجراء الإصلاح. مشكلة البطء تجعل الناس تشك في النوايا. هناك عدم ثقة بنوايا الدولة، في كل دولة هناك قوى شد عكسي، واختلافات في الرأي. هذا طبيعي مسموح، لكن ما زالت الناس تتساءل هل الدولة جادة في رفع القيود الأمنية؟ هل هي جادة في تشجيع الأحزاب و في إجراء انتخابات شفافة ونزيهة، ومحاربة الفساد ومحاكمة الفاسدين ؟؟.. هناك شكوك، وهذه نقطة أساسية يجب أن يتم معالجتها من قبل الحكومة. الأمور أصبحت مكشوفة للقاصي والداني.. هناك تفاوت في نظرة الناس إلى الفاسدين، لكن الفاسد لا يستطيع الادعاء بأنه شريف ويصدقه الناس، قد يصدق نفسه أويصدقه بعض رجاله إلا ان حكم التاريخ والناس مختلف تماماً، فهي تعرف وتميز الشريف من الفاسد ..«الشمس لا تغطى بغربال». وان كان هناك أمورغير متوقعة فانها انكشفت. يتحتم اذن وجود تجانس وتناغم بين مؤسسات الدولة وأن يكون على رأس الجهاز الحكومي أشخاص موثوقون ذوو مصداقية وخلفية سياسية قادرون على العمل السريع واتخاذ القرار الصحيح.

استراحة

■ هل ترتاح لشخصية المرأة المثيرة للجدل؟

أحب للمرأة التي أتعامل معها أن تكون فهيمة ذكية لديها فكر وعقلانية وشخصية وأبتعد عن التعامل مع المرأة الثرثارة.

■ عندما يدور حديث لا يعجبك ماذا تفعل؟

أسرح، بحيث لا أسمع شيئا. أحياناً أجاوب وأحياناً اخرى أدخل في نقاش لتصحيح حقائق أو موقف أو رأي.

■ صف نفسك كما تراها أنت؟

واثق من نفسي جداً، صادق معها جداً، أحب الناس وأتعامل معهم بأريحية وبكل احترام وبدون تعالٍ، وأخاف الله «ومَنْ يتّقِ اللهَ يَجعَلْ لهُ مخْرجاً».

❖❖❖

في الحلقة القادمة: طاهر المصري و«تجربته في شؤون المجتمع المدني العربي»

سرعة الوصول إلى تداول السلطة تستوجب عدم تسييس العشيرة ورفع القيود الأمنية عن المفهوم الحزبي وإجراء انتخابات على أساس القائمة النسبية

بسبب فهم الدستور بطرق مختلفة بدأت تظهر دوائر أخرى سلطتها تتجاوز سلطة مجلس الوزراء الذي هو صاحب الولاية العامة

ليبرالية المؤسسات المستقلة «أضاعت الطاسة» في الدولة

أحب للمرأة التي أتعامل معها أن تكون فهيمة ذكية لديها فكر وابتعد عن المرأة الثرثارة

.. مع زملائه في كلية التجاح

في منزل والده في نابلس اثناء زيارة الشقيري

لست مع المؤمنين بأن الحرس القديم «رجعيين» وقوى شد عكسي